

تحرك عاجل

مخاوف على سلامة طاجكي يطلب اللجوء

في 3 ديسمبر/ كانون الأول اختطف طالب اللجوء الطاجيكي إزمون عظيموف من مركز التوزيع المؤقت للاجئين في إقليم تفير الروسي. ويخشى من أنه قد تم نقله بطريقة غير قانونية إلى طاجيكستان حيث يتعرض لخطر التعذيب والمحاكمة غير العادلة.

حوالي الساعة الثامنة من مساء الثالث من ديسمبر/ كانون الأول وصل خمسة رجال مجهولون يرتدي اثنان منهم ملابس الشرطة إلى مركز التوزيع المؤقت للاجئين، الواقع على مسافة 350 كيلومتراً تقريباً من موسكو. وقد أبلغوا حارسة المركز أنهم من الشرطة وأمروها أن تدعهم يدخلون المبنى. ثم أخذوا إزمون عظيموف عنوة من غرفته، ووضعوه في سيارة جيب سوداء وغادروا بها المكان وهو معهم.

واستدعى مديرو المركز الشرطة على عجل وأخبروا إدارة الهجرة الفيدرالية و جهاز الأمن الفيدرالي. وبدأت التحقيقات في الاختطاف واجراءات التحري عنه. كما أخبر ممثلو إزمون عظيموف على الفور.

و إزمون عظيموف تقدم إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مستأنفاً ضد قرار تسليمه إلى طاجيكستان. وفي 18 إبريل/ نيسان قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن إعادة إزمون عظيموف إلى طاجيكستان سوف ينتهك المادة رقم 3 (الخاصة بمنع الإرهاب) من العهد الأوروبي لحقوق الإنسان. وعندما تلقى ممثلو إزمون عظيموف أنباء اختطافه بدأوا لفورهم بمناشدة مندوبي الاتحاد الروسي في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ورئيس إدارة مراقبة الحدود بجهاز الأمن الفيدرالي وإرسال الفاكسات لهم، مطالبين باتخاذ إجراءات عاجلة لمنع نقل إزمون عظيموف بشكل غير قانوني إلى طاجيكستان إذ سيكون ذلك متعارضاً مع حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وإلى وقتنا هذا لم يخبر ممثلو إزمون عظيموف بإحراز أي تقدم في التحريات، وظل مكان إزمون عظيموف غير معروف.

نرجوكم الكتابة فوراً باللغة الروسية أو بلغتكم :

- لحث السلطات الروسية على التحقيق الفوري والفعال والعاقل في اختطاف إزمون عظيموف؛
- للإعراب عن قلقكم على حياة وسلامة إزمون عظيموفالذي إذا تم نقله إلى طاجيكستان فسوف يواجه التعذيب والمحاكمة غير العادلة انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان؛
- مناشدة السلطات الروسية التأكيد من أن خاطفي إزمون عظيموف المزعمين غير قادرين على تهريبه عبر الحدود؛
- تذكير السلطات الروسية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بألا تقوم بترحيل أو تسليم أي شخص إلى حيث يتعرض لخطر التعذيب أو/ و غير ذلك من صنوف المعاملة السيئة.

نرجو إرسال مناشداتكم قبل 17 يناير/ كانون الثاني 2014 إلى:

رئيس لجنة التحقيقات بالاتحاد الروسي

ألكساندر إيفانوفيتش باستريكين

Tekhnicheskii pereulok, dom 2

Moscow 105005

الاتحاد الروسي

Fax: +7499 265 90 77; +7499 265 97 75

صيغة المخاطبة: السيد رئيس لجنة التحقيقات

رئيس إدارة مراقبة الحدود بجهاز الأمن الفيدرالي

فلاديمير غريغوريفيتش كوليشوف

Ul. B.Lubianka, d.1/3

107031 Moscow

الاتحاد الروسي

Fax: +7 495 914 26 32

صيغة المخاطبة: السيد رئيس إدارة مراقبة الحدود

وإرسال نسخ إلى:

ممثلو الاتحاد الروسي بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

نائب وزير العدل

غيورغي أوليغوفيتش ماتيشوكين

14 Zhitnaya street

119991 Moscow

الاتحاد الروسي

Fax: +7 495 955 57 03

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد

الإلكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل: 11/214 . لمزيد من المعلومات راجع:

<http://www.amnesty.org/en/library/info/EUR46/042/2012/en>

تحرك عاجل

مخاوف على سلامة طاجكي يطلب اللجوء معلومات إضافية

اتهمت السلطات الطاجكية إزمون عظيموف بعضوية الحركة الإسلامية في أوزبكستان وطالبت بتسليمه إلى روسيا لتورطه المزعوم في التدريب العسكري والنشاطات الدعائية للحركة في أكتوبر/ تشرين الأول 2007. وهناك دلائل على أن هذه الاتهامات ذات بواعث سياسية. وقد ألقى القبض على إزمون عظيموف في روسيا في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010. وبعد ذلك تقدم بطلب اللجوء إلى روسيا غير أن طلبه رفض. ومنذ ذلك الحين وهو يقاوم تسليمه في المقام الأول، دون نجاح، من خلال النظام القضائي الروسي. ثم انتقل بقضيته إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، أمرت بإجراءات مؤقتة لمنع تسليمه لجين إجراء تحريات دقيقة حول طلبه بينما أبقته محتجزاً. وفي تلك الآونة زار مسؤولون من قوات الأمن إزمون عظيموف في الليل، حسبما ورد، وضغطوا عليه ليعود إلى طاجيكستان، "طوعاً" والتقطوا له صوراً ربما لإصدار وثيقة سفر له حيث لأنه لا يملك جواز سفر. وقد رفض إزمون عظيموف العودة "طوعاً".

في أول نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، تلقت محامية إزمون عظيموف معلومات بأن موكلها يوف يطلق سراحه في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. هذه الأخبار غير المتوقعة أذرت المنظمات الروسية غير الحكومية ومنظمة العفو الدولية التي أصدرت بيانات وتحركات عاجلة تعبر عن مخاوفها من أن إزمون عظيموف سوف يتعرض عند إطلاق سراحه لخطر الاختطاف والإعادة القسرية إلى طاجيكستان. وفي النهاية لم يطلق سراح إزمون عظيموف. ويعتقد مراقبو حقوق الإنسان أن هذا القرار قد اتخذ بعد إصدار المنظمات غير الحكومية لبياناتها عن خطر اختطاف إزمون عظيموف.

وأعربت منظمة العفو الدولية مراراً عن قلقها لتكرار ظهور الحوادث في السنوات الأخيرة في روسيا حيث اختطف، حسبما زعم، طالبو لجوء طاجكيون وأعيدوا قسراً إلى طاجيكستان. فعلى سبيل المثال، أطلق سراح سفراالدين جورايف من محبسه في روسيا في 20 مايو/ أيار 2011، وورد أنه اختطف في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2011. وفي أول نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، ورد أنه غادر من أحد مطارات موسكو متجهاً إلى طاجيكستان دون أن يمتلك جواز سفر- ولم يكن معه سوى شهادة لجوء مؤقت. وفي 19 إبريل/ نيسان 2012، حكم عليه بالسجن لمدة 26 عاماً، لكنه أصر على براءته. كما ورد أنه قد عذب وأسيئت معاملته أثناء احتجازه.

كما اختفى مواطن طاجيكي آخر هو نجومخون جورايف، عند إطلاق سراحه من حبسه المؤقت في روسيا في 29 مارس/ آذار 2012، ثم "عاود الظهور" بعد ذلك بأيام في دوشنبه، طاجيكستان، بينما كانت حالته قيد النظر أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. إن المحامية الروسية أنا ستافيتسكايا التي ترافعت في قضية نجومخون جورايف أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد صرحت بأنها تشك في أن يكون موكلها قد عاد "تطوعاً" لأنه قاوم عودته إلى طاجيكستان، حيث كان يتهدده خطر التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة. علاوة على أن المحامية ذكرت بأن جواز سفره مازال لديها. وبدون جواز السفر وبدون نقود كافية تصبح عودة نجومخون جورايف إلى طاجيكستان صعبة للغاية بل مستحيلة.

وهناك مزيد من التفاصيل عن هذه الحالات وغيرها في تقريرنا المعنون: التسليم المفضي إلى التعذيب، الإرجاع والإبعاد القسريان إلى آسيا الوسطى على الرابط:
<http://www.amnesty.org/en/library/info/EUR04/001/2013/en>

ويرتبط الاتحاد الروسي بالحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في العهد الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغير ذلك من المعايير الدولية الملزمة، وينبغي عليه المحافظة بإخلاص على حقوق طالبي اللجوء والمهاجرين في أحوال غير عادية طبقاً لهذه المعايير.

وعلى وجه الخصوص، فإن منع التعذيب والمعاملة السيئة، الذي كرسته المادة 3 من العهد الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يشترط ألا يبعد أحد إلى بلد أو أرض إذا كان ثمة أسباب قوية للاعتقاد بأن إبعاده سوف يعرضه لخطر حقيقي بالتعذيب وغيره من صنوف المعاملة غير الإنسانية أو المهينة. والمادة 13 تنص على الحق في قرار فعال من قبل السلطات الوطنية إزاء انتهاك الحقوق التي نص عليها العهد.